حركة فتح تدعو لتشكيل حكومة تكنوقراط يرأسها منيب المصري .. وواشنطن تطالب عباس باقالة الحكومة الفلسطينية وتعلن رفضها لتشكيل حكومة وحدة وطنية

عباس يعلن بدء المشاورات مع هنية والفصائل حول تشكيل حكومة وحدة وطنية للخروج من الأزمة التي تعيشها السلطة

رام الله ـ غزة ـ الناصرة ـ «القدس العربي»

ـ من من وليد عوض وأشرف الهور وزهير اندراوس:

اعلن الرئيس الفلسطيني محمود عباس امس انه بدأ المشاورات الفعلية مع رئيس الوزراء اسماعيل هنية والفصائل الفلسطينية حول تشكيل حكومة وحدة وطنية للخروج من الازمة التي تعيشها السلطة نتيجة قطع المساعدات الخارجية عنها وفرض الحصار على الحكومة الحالية التي شكلتها حركة المقاومة الاسلامية «حماس».

ومن جهته قال هنية عقب لقائه الثاني امس مع عباس في مقر الرئاسة بغزة ان المشاورات بدأت لتشكيل حكومة وحدة استنادا لوثيقة الوفاق الوطني التي اتفق عليها نهاية حزيران الماضي، وذلك تعزيزا للوحدة الوطنية.

وجاء الاعلان عن بدء المشاورات لتشكيل حكومة جديدة بعد لقاءين بين عباس وهنية خلال 24 ساعة.

وقال عباس في تصريحات نقلها التلفزيون الفلسطيني عقب اجتماعه مع هنية في مكتبه بغزة امس «هذا هو الاجتماع الثاني بيني وبين رئيس الوزراء، بحثنا خلاله مختلف القضايا التي تهم شعبنا، والتي تحتاج الى حلول، والتي نحن إن شاء الله، بصدد إيجاد هذه الحلول لها» ومضيفا «أبرز القضايا التي طرحناها مع رئيس الوزراء، هو تشكيل حكومة وحدة وطنية مبنية على أساس وثيقة الوفاق الوطني، التي تسمى بافتخار وثيقة الاسرى، وإن شاء الله منذ هذه اللحظة، ستبدأ المشاورات والاتصالات لتحقيق هذا الهدف وهذا الامل، الذي يعلق عليه شعبنا الكثير.. الكثير».

من جانبه، قال رئيس الوزراء اسماعيل هنية «جملة من المواضيع تم بحثها مع السيد الرئيس، أمس واليوم (امس) في مقدمتها تشكيل حكومة الوحدة الوطنية».

وأضاف هنية قائلا «تم الاتفاق على بدء المشاورات لتشكيل هذه الحكومة استناداً الى وثيقة التفاهم الوطني الفلسطيني، وتوخياً لتعزيز الوحدة الوطنية ورفع الحصار عن الشعب الفلسطيني، وتخفيف هذه المعاناة التي تمر بها ساحتنا الفلسطينية، والإفراج عن الوزراء والنواب المعتقلين لدى الاحتلال الإسرائيلي».

وتابع هنية قائلا «كلي أمل إن شاء الله، أن تكون هذه المشاورات مثمرة، وتنتهي إن شاء الله، بما يحقق الهدف الوطني المنشود».

وجاء الاعلان عن بدء المشاورات لتشكيل حكومة الوحدة الوطنية في ظل خلافات في وجهات النظر بين حركتي حماس وفتح كبرى الفصائل الفلسطينية خصوصا حول قضية الوزراء والنواب المحسوبين على حماس المعتقلين لدى الاحتلال الاسرائيلي.

ففيما ترفض فتح وباقي الفصائل الفلسطينية ربط تشكيل حكومة وحدة وطنية باطلاق سراح الوزراء والنواب من سجون الاحتلال اكد محمود الرمحي أمين سر المجلس التشريعي امس أن كتلة التغيير والإصلاح المحسوبة على حماس لن تمنح أية حكومة فلسطينية جديدة الثقة ما لم يفرج عن الوزراء والنواب المختطفين في السجون الاسرائيلية.

وأضاف الرمحي في مقابلة خاصة لوكالة أنباء «رامتان» المحلية قائلا «نحن متفقون على حكومة الوحدة الوطنية، لكن حتى الآن لا يوجد أسماء أو توزيع».

ومن جهته أكد صالح رأفت عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية امس أن التصعيد الاسرائيلي في الاراضي الفلسطينية كان السبب المباشر وراء إرجاء مسألة تشكيل حكومة وحدة وطنية فلسطينية طوال الاسابيع الماضية، ومشيرا الى أن الاولوية حتى هذه اللحظة هي كيفية وقف العدوان الاسرائيلي. واعلن رأفت ان عباس ذهب الى قطاع غزة لبحث مسألة تجديد الالتزام بالتهدئة مع هنية والفصائل الفلسطينية، ومشيرا الى الجهود الحثيثة المبذولة من قبل عباس لمتابعة آخر القضايا العالقة على الساحة الفلسطينية خاصة ما يتعلق بقضية الجندي الاسرائيلي الاسير جلعاد شاليط.

ويتطلع الفلسطينيون الى اليوم الذي تتفق فيه الفصائل الفلسطينية لا سيما أكبر فصيلين وهما حركتا فتح وحماس فيما بينهما الى تشكيل حكومة وحدة وطنية أملا في إعادة أمورهم الحياتية الى ما كانت عليه من قبل خاصة بعد أن فرض المجتمع الدولي حصارا خانقا وعزلة دولية على الحكومة الفلسطينية.

ويتمنى محمد صالح وهو صاحب مصنع تضرر نتيجة الحصار الاقتصادي الذي تفرضه إسرائيل على قطاع غزة الى اتفاق الفصائل الفلسطينية على تشكيل حكومة الوحدة الوطنية على أمل أن تستطيع الحكومة الجديدة فك العزلة الدولية والحصار الخانق المفروض على الفلسطينيين. ويقول محمد أن معظم المصالح الاقتصادية عند الفلسطينيين قد تعطلت بسبب فرض إسرائيل حصارا خانقا على الفلسطينيين طال إغلاق جميع المعابر الأمر الذي ادى الى ركود كامل في السوق الاقتصادية الفلسطينية، مشيرا الى أن مصنعه الذي يعمل في مجال الخياطة معطل بسبب سياسة الاغلاقات الإسرائيلية التي عزاها محمد الى مباركة المجتمع الدولي الذي يحارب الديمقراطية الفلسطينية وكذلك الى حالة الصمت العربي الذي ووصفه بأنه لم يحرك أي ساكن من أجل رفع الحصار عن الفلسطينيين.

أما وليد 55 فنظرته لتشكيل حكومة وحدة وطنية تختلف عن سابقه محمد، فهو يتطلع إليها على أنها ستكون السبيل الوحيد من أجل الخروج من حالة الاستقطاب الحاد بين كبرى التنظيمات الفلسطينية حركتي فتح وحماس، منوها الى خلافات جرت من قبل بين التنظيمين استخدمت فيها الأسلحة وقتل خلالها عدد من المحسوبين على الحركتين.

ويقول وليد سيكون تشكيل حكومة وحدة وطنية فلسطينية الحل الأمثل من اجل الخروج من الأزمة الداخلية لأننا بذلك نكون قد ربتنا صفوفنا وأرسلنا رسالة الى الاحتلال الإسرائيلي والمجتمع الدولي بأننا شعب موحد أمام أي مؤامرة من شأنها أن تطول منا.

وقد تردد في الشارع الفلسطيني مؤخرا موضوع تشكيل حكومة وحدة وطنية فلسطينية تشارك فيها معظم التنظيمات الفلسطينية، خاصة بعد أن وقعت جميع التنظيمات في مدينة غزة على وثيقة الوفاق الوطني نهاية شهر حزيران (يونيو) الماضي التي كانت صياغتها بالأحرف الأولى وضعها الأسرى في السجون الإسرائيلية بعد تعثر كبير في اللقاءات التي جمعت التنظيمات في مدينة رام الله برعاية الرئيس الفلسطيني ورئيس المجلس التشريعي المعتقل حاليا لدى إسرائيل الدكتور عزيز دويك والتي نصت ضمنيا على تشكيل حكومة وحدة وطنية فلسطينية، فيما يرى البعض أن الحل الأمثل هو تشكيل حكومة من التكنوقراط كي تلاقي دعما دوليا وكي لا تدع أحدا يتذرع بأي من الحجج الواهية تخوفا من استمرار القطيعة الدولية على الفلسطينيين إذا ما شاركت فصائل فلسطينية لا يرحب بوجودها المجتمع الدولي مثلما حصل مع حركة حماس.

وقد تباينت ردود فعل التنظيمات الفلسطينية تجاه تشكيل الحكومة، فمنها من اعتبر الوقت سابقا لأوانه ومنها من لم يعلق بالقبول أو الرفض ومنها من وافق بشروط.

فحركة حماس تتطلع لتشكيل حكومة وحدة وطنية مع باقي التنظيمات تقوم على أساس أن تتولى الحركة رئاسة الحكومة كون أن لديها الأغلبية في البرلمان الفلسطيني، الأمر الذي تعارضه حركة فتح وتطالب بان تشكل حكومة تكنوقراط يرأسها شخصية اقتصادية فلسطينية وقد تردد في مؤخرا اسم منيب المصري رجل الأعمال الفلسطيني المستقل لتشكيل الحكومة.

من جانبه اعتبر الكاتب والمحلل السياسي الفلسطيني يحيى رباح أن الحل الأمثل للخروج من الأزمة السياسية التي تعيشها الأراضي الفلسطينية هو تشكيل حكومة من التكنوقراط على أساس أن تقوم الفصائل الفلسطينية بالاتفاق بشكل سريع على برنامج سياسي يتضمن القواسم المشتركة على أن تقوم حركة حماس بالموافقة عليها قبل إعلانها للجميع، ويرى رباح أنه من الممكن بعد ذلك البحث عن الأداة ـ نوع الحكومة ـ التي ستقوم بتنفيذ هذا البرنامج السياسي بحيث يكون من الأفضل في المرحلة القادمة أن تكون الحكومة من التكنوقراط تعمل على تنفيذ سياسات تفصيلية من شأنها أن تساهم في الخروج من حالة الجمود الراهنة، كون أن حكومة التكنوقراط تكون قادرة أكثر على فتح صلات مع العالم دون عوائق الشعارات السياسية، خاصة وأن الشعب الفلسطيني الآن بحاجة الى إعادة الصلة مع العالم الخارجي بشكل قوي وسريع.

ويرى رباح أن حكومة التكنوقراط يجب أن يكون لديها القدرة على إنتاج مبادرات سياسية تضمن تعامل العالم أجمع معها.

الى ذلك كشف المراسل السياسي لصحيفة «هآرتس» الاسرائيلية الوف بن، النقاب امس الاربعاء عن ان الادارة الامريكية طالبت وما تزال تطالب رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية محمود عباس باقالة الحكومة الفلسطينية برئاسة اسماعيل هنية من حركة حماس.

وقال بن، استنادا الى مصادر سياسية اسرائيلية وامريكية وايضا فلسطينية ان ديفيد وولش، مساعد وزيرة الخارجية الامريكية كوندوليزا رايس لشؤون الشرق الاوسط طرح هذا الطلب الامريكي قبل حوالي الشهر خلال لقاء عقده في مدينة رام الله المحتلة في الشهر الماضي.

واوضح الصحافي الاسرائيلي ان المبعوث الامريكي ابلغ رئيس السلطة عباس بان الادارة الامريكية غير راضية البتة عن اداء الحكومة الفلسطينية برئاسة هنية، وانها أي الحكومة لم تقم بتنفيذ المطالب والشروطات التي وضعها لها الرئيس الفلسطيني محمود عباس.

بالاضافة الى ذلك اكدت الصحيفة الاسرائيلية انه خلال الاجتماع بين الرجلين اكد المبعوث الامريكي وولش لعباس بان الادارة الامريكية تريد اقالة الحكومة الحالية وتعيين حكومة تكنوقراط فلسطينية تضم وزراء مختصين في مجالاتهم، ولكن اضافت الصحيفة نقلا عن مصدر سياسي امريكي في واشنطن قوله ان الرئيس عباس رفض الطلب الامريكي وقال لوولش انه يرفض الاقتراح لانه لا يريد الدخول في مواجهة مباشرة مع حركة حماس، مشيرا الى انه في حالة الموافقة على الطلب الامريكي بتعيين حكومة طؤارئ فلسطينية فانها ستنهي عملها بعد مضي شهر واحد على تشكيلها لانها لا تتمتع بدعم من المجلس التشريعي الفلسطيني الذي تسيطر عليه حركة حماس.

وبحسب الصحيفة الاسرائيلية فان وزيرة الخارجية الامريكية كوندوليزا رايس، التي زارت مدينة رام الله المحتلة قبل حوالي ثلاثة اسابيع واجتمعت الى رئيس السلطة عباس اعلنت خلال الاجتماع المغلق معه عن رفض ادارة الرئيس الامريكي جورج بوش، الطرح القائل بضرورة تشكيل حكومة وحدة وطنية فلسطينية، وشددت امام عباس ان الولايات المتحدة الامريكية ترفض رفضا قاطعا التعامل مع حركة حماس التي ما زالت مصرة على عدم تنفيذ الشروط الثلاثة وهي الاعتراف بالدولة العبرية، الاعتراف بالاتفاقيات التي ابرمتها السلطة الوطنية الفلسطينية مع اسرائيل في الماضي، وترفض ايضا تجريد المقاومة الفلسطينية من اسلحتها.

الرئيس الفلسطيني محمود عباس يمين ورئيس الوزراء اسماعيل هنية اثناء اجتماعهما في غزة امس

استشهاد ثلاثة فلسطينيين في غارة جوية إسرائيلية على منزل واعتقال اكثر من 11 واشتباك مسلح مع قوات الاحتلال اثر توغل شرق بيت حانون

غزة ـ «القدس العربي»

ـ من أشرف الهور:

استشهد ثلاثة فلسطينيين أمس شرق مدينة خانيونس جنوب قطاع غزة في قصف للطائرات الحربية الإسرائيلية لمنزل أحد المواطنين القاطنين في حي الشيخ ناصر شرق المدينة.

وأفادت مصادر أمنية فلسطينية أن الطائرات الحربية الإسرائيلية من طراز (إف 16) قصفت في ساعات الفجر الأولى من يوم أمس منزلا مكونا من ثلاثة طوابق بمدينة خانيونس بصاروخ على رؤوس قاطنيه تعود ملكيته للمواطن حسن شعث وأن طواقم الإسعاف والدفاع المدني هرعت الى مكان الحادث وتمكنت من انتشال جثتين إضافة الى اصابتين.

وأشارت المصادر الى أن القصف الحق أضرارا كبيرة في المنزل والممتلكات المجاورة كما احدث حالة من الفزع في صفوف المواطنين الفلسطينيين القاطنين في تلك المنطقة.

وقالت المصادر الطبية في مستشفى ناصر في مدينة خانيونس أن جثتين لمواطنين فلسطينيين هما حسن شعث 65 عاما ونجله إبراهيم شعث 45 عاما وصلتا الى المستشفى أشلاء إضافة الى إصابتين وصفت فوق المتوسطة.

وقال شهود عيان من سكان المنطقة في اتصال هاتفي مع «القدس العربي» أن أحد ضباط الاستخبارات الإسرائيلية اتصل هاتفيا بصاحب المنزل شعث وأبلغه بضرورة إخلاء منزله خلال نصف ساعة حتى يتسنى للطيران الإسرائيلي قصفه، وأن احدى الطائرات الحربية نفذت الهجوم بعد انتهاء المدة المحددة لذلك.

وقد سبق عملية القصف الإسرائيلي لمنزل المواطن شعث استشهاد لأحد المقاومين الفلسطينيين وهو معتصم قديح أثناء اشتباكات عنيفة دارت بين رجال المقاومة الفلسطينية وقوات الاحتلال الإسرائيلي شرق مدينة خانيونس.

وأشارت المصادر الطبية الى أن الشهيد قديح وصل الى مستشفى ناصر جثة هامدة عقب تمكن طواقم الاسعاف من الوصول الى جثته التي تركت تنزف عدة ساعات قبل نقلها الى المشفى.

يذكر أن اشتباكات عنيفة دارت مساء أمس بين قوات الاحتلال الإسرائيلي ورجال المقاومة الفلسطينية شرق مدينة خانيونس أسفرت عن استشهاد قديح وإصابة مقاوم آخر فيما تمكن رجال المقاومة من تفجير آلية عسكرية من خلال استهدافها بقذيفتي «آر بي جي».

وبدوره استنكر الدكتور أسامة الفرا محافظ خان يونس العدوان الإسرائيلي الجديد الذي تعرضت له المحافظة أمس من خلال القصف الجوي الذي استهدف أحد المنازل في منطقة الشيخ ناصر شرقي المدينة أسفر عن استشهاد ثلاثة مواطنين، كما استنكر قيام الآليات العسكرية الإسرائيلية بأعمال تجريف وإطلاق على منازل المواطنين القاطنين في المناطق الشرقية من المدينة، مطالبا المجتمع الدولي واللجنة الرباعية ومنظمات حقوق الإنسان الى ضرورة العمل الجاد من أجل لجم العدوان ووقف المجازر والمذابح التي يتعرض لها الفلسطينيون.

الى ذلك فقد أعلنت مصادر أمنية فلسطينية أن جيش الاحتلال الإسرائيلي اعتقل 11 مواطناً فلسطينياً بينهم ستة من عائلة الزعانين خلال عملية توغل نفذها في منطقة فلسطين الصناعية (إيرز) الواقعة الى الشرق من بلدة بيت حانون شمال القطاع.

وقال شهود عيان يقطنون المنطقة في اتصال مع أحدى الإذاعات المحلية ان قوات كبيرة من جيش الاحتلال الإسرائيلي معززة بآليات عسكرية توغلت في ساعات مبكرة من صباح أمس في منطقة فلسطين الصناعية (إيرز) وأن عملية التوغل صاحبها إطلاق نار كثيف تجاه منازل المواطنين.

وعلى صعيد آخر واصلت المدفعية الإسرائيلية إطلاق قذائفها شرق مدينة غزة، وشمال وشرق بلدة بيت حانون وفي منطقة عبسان شرق مدينة خانيونس وفي منطقة الشوكة شرق مدينة رفح منذ ساعات الفجر الأولى ليوم أمس حيث تسمع أصوات إنفجارات مدوية نتيجة سقوط القذائف المدفعية في أراض زراعية.

ومن جانبها تبنت سرايا القدس الذراع العسكري لحركة الجهاد الإسلامي مسؤوليتها عن قصف مدينة عسقلان بصاروخ مطور من طراز قدس متوسط المدى.

وقالت السرايا في بيان لها «إن كل إسرائيلي يتواجد على أرض فلسطين من نهرها الى بحرها مهدد بالقتل وانه سيكون هدفاً للنيران».

اقارب الشهيد ابراهيم شعث الذي سقط بغارة اسرائيلية على غزة امس

المخابرات الاسرائيلية اعطت رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني دواء افقده التركيز لمدة 3 ايام

رام الله ـ «القدس العربي»

من وليد عوض:

اكد مصادر في مكتب رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني الدكتور عزيز الدويك الذي اختطف قبل حوالى اسبوعين امس بان المخابرات الاسرائيلية اعطت الدويك دواء افقده التركيز لمدة 3 ايام.

وجاء اعطاء الدويك ذلك الدواء الذي افقده التركيز بحيث بات لا يدري ما يدور حوله في ظل تدهور وضعه الصحي وحاجته الماسة لاجراء عملية قسطرة.

هذا واعلن عبد القاهر سرور مدير مكتب الدويك ان النائب المعتقل أحمد مبارك التقى الدويك في محكمة عوفر أمس الاول وأبلغه الاخير بأنه أعطي دواء أفقده التوازن والتركيز لثلاثة أيام «وجعله لا يدري ماذا يحدث حوله».

ورجح سرور في تصريحات صحافية أن «الدويك قد أعطي علاجا قويا للضغط وهو بحاجة الى مراقبة شديدة أثناء تناوله هذا العقار وهو ما تفتقر إليه سجون الاحتلال مما عرضه الى موجات من ارتفاع وهبوط الضغط أدخله في حالة من عدم التوازن والتركيز».

وحمل سرور إسرائيل المسؤولية الكاملة عن حياة الدويك بالاهمال في علاجه بعدم نقله الى المستشفى لإجراء الفحوصات وأخذ العلاج اللازم لذلك، علما بأنه يعاني من حصى في الكلية وبحاجة لعملية جراحية اخرى.

وطالب سرور المنظمات الحقوقية وجمعيات حقوق الإنسان والبرلمانات العربية والدول الموقعة على اتفاقية جنيف بالتدخل لإنقاذ حياة الدكتور الدويك من الخطر الذي يهدده نتيجة عدم تعاطي إسرائيل مع المطالب بعلاجه واستهتارها بحياته دون التفات الى مكانته السياسية أو سنه أو حالته الصحية.

واعتبر مكتب الدويك أن إعطاء الدويك العقاقير الطبية دون تشخيص أو مراقبة لمضاعفاتها هو نموذج لما تمارسه سلطات الاحتلال بحق الأسرى الفلسطينيين وعدم احترام لأي اتفاقية تقضي بحق الأسير في تلقي العلاج اللازم والحفاظ على حياته، عوضا عن أن الدكتور الدويك يمثل ثاني شخصية سيادية في السلطة الفلسطينية.

ومن جهته اوضح كذلك امين سر المجلس التشريعي الدكتور محمود الرمحي امس ان آخر المعلومات لديهم تؤكد ان وضع الدويك الصحي صعب جدا وقد أعطي علاجا جعله غائبا عن الوعي منذ ثلاثة أيام سبقت احضاره لمحكمة عوفر أمس الاول بتكتم شديد دون معرفة محاميه.

وحمل الرمحي سلطات الاحتلال مسؤولية أي تدهور ومضاعفات على صحة الدويك الذي سلطات الاحتلال إعادته للمستشفى واجراء عملية قسطرة للقلب خصوصا وانه يعاني من ألم في الرئتين اضافة لضغط الدم.

عزيز الدويك

برر المصالح المتناقضة بالنسبة للدولة العبرية

تقرير: اسرائيل لن تتمكن من الحصول على اعتراف دولي بانهاء الاحتلال.. والانسحاب سيشكل خطرا على امن الاردن

الناصرة ـ «القدس العربي»

ـ من زهير اندراوس:

في خطوة غير منطقية وغير مفهومة، وكان من الصعب تبريرها اثير امس في الاوساط السياسية في الدولة العبرية نقاش حول نتائج لجنة التجميع التي فحصت فكرة الانسحاب احادي الجانب من الضفة الغربية التي عرضها رئيس الوزراء، ايهود اولمرت، قبل الانتخابات البرلمانية الاخيرة، وما زال يؤكد نيته تنفيذها في اسرع وقت.

وعلى الرغم من ان نتائج اللجنة قدمت الى وزيرة الخارجية تسيبي لفني، قبل اكثر من شهرين، الا ان الحديث عنها بدأ امس ليتزامن مع تصعيد الاصوات الداعية الى تشكيل لجنة تحقيق بشان الحرب على لبنان ودعوة اولمرت الى الاستقالة من رئاسة الحكومة.

واهتمت صحيفة «هارتس» الاسرائيلية بعرض النتائج على صفحتها الاولى، وبشكل بارز، ما ادى الى اثارة نقاشها عبر الاذاعات الاسرائيلية امس، وذكرت ان الاستنتاج الرئيسي للجنة انه في حال انسحاب احادي الجانب، من الممكن ان تسيطر حركة المقاومة الاسلامية حماس على المنطقة وتتزود بالصواريخ، اذ ان اسرائيل لا تضمن خطة امنية لمواجهة تهديد اطلاق الصواريخ من الضفة الغربية الى المراكز السكنية الاسرائيلية، والحل في هذه الحالة هو بقاء الجيش في مناطق سيطرة في الضفة الغربية من اجل مراقبة ومنع اطلاق الصواريخ.

وضمن الاستنتاجات، فان اسرائيل لن تتمكن من الحصول على اعتراف دولي بانهاء الاحتلال اذا استمرت في السيطرة على اجزاء من الضفة الغربية.

وهناك ايضا فرق بين الدول المجاورة التي تحد الضفة الغربية، فمصر، كما اكدت الصحيفة الاسرائيلية، وافقت على المشاركة في فك الارتباط، وارسلت جنودا للحفاظ على الحدود مع القطاع، وارسلت رجال استخبارات الى السلطة الفلسطينية، لكن الاردن يرى في الانسحاب الاسرائيلي احادي الجانب من الضفة الغربية خطرا كبيرا على امنه القومي.

ومن الافكار التي فحصتها اللجنة للتقليل من المسؤولية الاسرائيلية على الضفة الغربية، هي تسليم تلك المناطق لوصاية دولية او لقوة اجنبية، وفي هذه الحالة تتولى جهات دولية المسؤولية عن المناطق التي تسلمها اسرائيل لها، وتتخلص من اعباء الاحتلال.

وقد قدم التقرير لوزيرة الخارجية تسيبي ليفني قبل عدة اسابيع، واجريت عدة مباحثات حول التقرير شارك فيها رئيس الوزراء، اولمرت، ووزيرة الخارجية، ليفني، وقد اجريت جلسة المباحثات الاخيرة قبل عملية اسر الجندي في قطاع غزة.

وتحدثت اللجنة عن مصالح متناقضة بالنسبة لاسرائيل: فرغبة اسرائيل في رفع مسؤوليتها عن الفلسطينيين، كدولة محتلة، تتناقض مع رغبتها في جعل تلك المناطق منزوعة من السلاح. وبرر التقرير هذا التناقض بان السيطرة على الحزام الخارجي للضفة الغربية ستساعد في منع ادخال وسائل قتالية ولكنها ستزيد من مسؤولية اسرائيل عن الفلسطينيين. واقترحت اللجنة ان يتم فتح معبر «اللنبي» امام حركة الفلسطينيين من والى الاردن، مثل معبر رفح بين مصر والسلطة، كما اقترحت ان تقوم السلطة الفلسطينية باقامة دولة في المناطق التي تخليها اسرائيل، وتقوم اسرائيل بالتوصل الى اتفاقيات تقضي بتجريد تلك الدولة من السلاح.

وبرأي اللجنة فان القرار الاول الذي يجب ان تتخذه الحكومة هو تحديد خط الانسحاب من الضفة الغربية. وهنا توجد عدة اعتبارات، قضائية (كمدى المسؤولية الاسرائيلية)، وامنية (انتشار الجيش وتجريد الدولة الفلسطينية من السلاح)، واقتصادية (تعويضات للمستوطنين الذين سيتم اخلاؤهم).

وقد فحصت اللجنة امكانية تطبيق نموذج فك الارتباط عن غزة، في الضفة الغربية، الا انها وجدت حوالي 20 فارقا بين الضفة الغربية وقطاع غزة، من بينها؛ ان اسرائيل انسحبت من قطاع غزة الى الخط الاخضر، وفي الضفة تريد الاحتفاظ بالقدس الشرقية، وتجمعات المستوطنات، ومناطق في غور الاردن. وهناك اختلاف طوبوغرافي بين قطاع غزة والضفة يؤثر على القدرة على السيطرة على الضفة الغربية. وكذلك توجد في الضفة الغربية مصادر مياه هامة لاسرائيل، بينما لا توجد مصادر مياه في غزة كما وانها مغلقة من كل جانب، والسيطرة عليها من الخارج سهلة، كما ان تلوث البيئة في غزة من الممكن ان يؤثر على اسرائيل، بالاضافة الى التاثير البيئي لغزة المهملة.

في الجزء الاقتصادي من التقرير تم احتساب التكاليف المتعلقة باخلاء 15 الف عائلة مستوطنين واعادة توطينهم، وفق معدل التعويضات التي دفعت لمن تم اخلاؤهم من «غوش قطيف». وقد قالت وزارة المالية ان بامكانها تحمل المصاريف (قبل الحرب)، والحديث هنا عن مبالغ خيالية كما يقول المطلعون على التقرير.

وزارة الداخلية الفلسطينية تشرع بفتح ملف العملاء المتعاونين مع إسرائيل والأجهزة الأمنية تقترب من التوصل لحل أزمة اختطاف الصحافيين الأجنبيين

غزة ـ «القدس العربي» ـ من أشرف الهور:

أعلنت وزارة الداخلية الفلسطينية عن البدء في فتح ملف العملاء المتعاونين مع دولة الاحتلال الإسرائيلي، مطالبة في الوقت ذاته جميع الفصائل الفلسطينية بضرورة التعاون مع الأجهزة الأمنية المختصة وتقديم كل ما لديها من معلومات بخصوص هذا الملف للعمل على اجتثاث ظاهرة العملاء من المجتمع الفلسطيني.

وقال خالد أبو هلال الناطق الرسمي باسم الوزارة خلال مؤتمر صحافي عقده في مدينة غزة مساء أول أمس أن وزير الداخلية الفلسطيني سعيد صيام أصدر تعميماً لكافة الأجهزة الأمنية الفلسطينية بفتح ملف العملاء المتعاونين مع الاحتلال الإسرائيلي، وطالب أبو هلال خلال المؤتمر من كافة الفصائل الفلسطينية المسلحة التي تمتلك معلومات حول الملف بأن تقدم كل ما لديها للأجهزة المختصة للمساعدة في اجتثاث هذه الظاهرة من المجتمع الفلسطيني التي اعتبرها بأنها أصبحت تقض مضاجع الشعب الفلسطيني وفصائل المقاومة الفلسطينية.

وفي موضوع آخر طالب أبو هلال حركة حماس بالقيام بتسليم المشتبه بهم بقتل ضابط الاستخبارات الفلسطيني العقيد محمد المرسة الذي قتل قبل أيام واتهمت حركة فتح عناصر من حركة حماس بالقيام بعملية قتله حيث قال أحد قياديي فتح في منطقة شمال قطاع غزة ان حركته سلمت أسماء القتلة الى وزير الداخلية مطالبة البدء في عملية التحقيق واعتقال المشتبه فيهم كما طالب في الوقت نفسه حركة فتح بتسليم المتهمين بقتل الدكتور حسين أبو عجوة أحد قادة حركة حماس الذي قتل قبل نحو الشهر واتهمت حركة حماس وقتها عناصر من حركة فتح بالوقوف وراء الحادث.

وفي موضوع اختطاف الصحافيين الأجنبيين اللذين اختطفا قبل ثلاثة أيام ويعملان في محطة فوكس نيوز أكد أبو هلال أن الأجهزة الأمنية توصلت الى أطراف خيوط من شأنها أن تساهم في عملية التوصل الى الجهة التي تقف وراء اختطاف الصحافيين، قائلا «هناك معلومات أولية تفيد باتجاه حادثة الاختطاف ولكن لا توجد معلومات مؤكدة والجهد سيظهر خلال الساعات القادمة على أمل أن تؤدي الخيوط الى مرتكبي الجريمة».

ولفت أبو هلال الى أن جريمة اختطاف الصحافيين هي الجريمة الأولى التي تمس الصحافة الأجنبية في زمن الحكومة الفلسطينية الحالية، مشيرا الى أن أطقم وزارة الداخلية منذ بداية حدوث عملية الاختطاف تلقت تعليمات من أجل البحث عن المختطفين وتحديد الجهة التي تقف وراء العملية، مؤكدا على أن الحكومة الفلسطينية لن تخضع لابتزاز الخاطفين.

وقال أبو هلال «إن عملية الاختطاف هي رسالة سياسية من جهة ما تقصد المساس بالواقع الفلسطيني وكذلك المساس بالحكومة الفلسطينية».

وعبر أبو هلال عن أمله بأن يكون دافع هذه الجهة التي اختطفت الصحافيين وطنيا كونه سيسهل المهمة معتبرا في الوقت ذاته أنه إذا كان الدافع وطنيا فإن الأسلوب خاطئ ، قائلا «ليس هكذا نعبر عن أهدافنا الوطنية ورؤيتنا السياسية والصحافي الأجنبي هو ضيف على شعبنا بعض النظر عن جنسيته أو مكان عمله».

يذكر أن الصحافيين الأمريكيين اختطفا من قبل مجهولين يستقلون سيارة جيب خلال قيامهما بعملية تصوير وسط مدينة غزة. وأفادت مصادر صحافية تعمل مع المختطفين أنهما قدما قبل نحو 45 يوما مع بدء العملية العسكرية الإسرائيلية أمطار الصيف على مدينة غزة عقب تمكن ثلاثة فصائل فلسطينية مسلحة من أسر جندي إسرائيلي جنوب القطاع.

الصحافيان (من اليمين) وولف ويج وستيف سنتاني